



خلال مشاركته في اجتماع وزراء المالية العرب ومحافظي البنوك المركزية مع مدير عام صندوق النقد الدولي

الاقتصاد السعودي يتمتع بأهمية كبيرة والتطورات الأخيرة قد تنعكس سلباً على الجميع

صندوق النقد يحذر من تداعيات الهجمات على السعودية عالمياً



وزير المالية د. يعقوب الرفاعي ومحافظ بنك الكويت المركزي باسل الهارون خلال اجتماع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان MENAP مع مدير عام صندوق النقد الدولي كريستالينا جورجييفا

زيادة تعيين الكويتيين في البنك الدولي سواء في مقره الرئيسي أو المكاتب التابعة له. كما التقى الرفاعي بالمدير العام للوكالة الدولية لضمان الاستثمار MIGA تسونوتومو ياماموتو، وتم خلال اللقاء بحث سبل تعزيز التعاون بين دولة الكويت والوكالة وتوسيع نطاق خدمات الضمان والتأمين ضد المخاطر الجيوسياسية، كما تم التأكيد على دور الوكالة في تشجيع البنوك والشركات الكويتية على التوسع الاستثماري في الأسواق الناشئة والدول النامية. وجرى خلال اللقاء بحث فرص توسيع الشراكات مع المؤسسات المالية الكويتية لاسيما في مجالات ضمان التمويل التجاري وتعزيز القدرة التنموية، حيث أكد الوزير أهمية توسيع دور الوكالة في توفير التمويل للمستثمرين المالية المناسبة للمستثمرين الكويتيين بما يعزز ثقتهم ويدعم تنوع استثماراتهم بالأسواق الدولية.

الاقتصادية والمالية الإقليمية والدولية، وتعزيز الحوار والتعاون مع المؤسسات المالية الدولية ودول المنطقة، بما يدعم الاستقرار الاقتصادي والمالي ويخدم الأهداف التنموية للدولة. من جانب آخر، التقى الرفاعي أمس بنائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان عثمان ديون، وجرى خلال اللقاء الإشارة إلى اللقاء الذي جمع ممثل صاحب السمو، سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد، برئيس مجموعة البنك الدولي أجاي باغا على هامش أعمال الدورة الـ 81 للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، والتأكيد على أهمية البناء على ما تم بحقه خلال اللقاء ومتابعة مجالات التعاون التي تم تناولها. كما بحث الجانبان سبل تعزيز التعاون بين دولة الكويت ومجموعة البنك الدولي، لاسيما في مجالات تطوير مهارات الكوادر الوطنية وبناء القدرات وتقديم الدعم الفني والاستشاري، كما أكد أهمية

قوية وسياسات اقتصادية صحيفة أسهمت في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي واحتواء الضغوط التضخمية، كما أشار إلى أهمية تعزيز النشاط الاقتصادي، لاسيما القطاعات الطاقة والتجارة والنقل والخدمات اللوجستية والسباحة، وسبل تعزيز قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي والمالي. كما ناقش الاجتماع أولويات السياسات الاقتصادية والمالية خلال المرحلة المقبلة، وأهمية إعادة بناء الهوامش المالية، وتعزيز كفاءة الإنفاق، والمحافظة على الاستثمارات ذات الأولوية وشبكات الحماية الاجتماعية، بما يدعم الاستدامة المالية ويرفع قدرة الدول على التعامل مع المخاطر الاقتصادية. وفي مداخله الوزير خلال الاجتماع أكد أن دولة الكويت أظهرت قدرة عالية على الصمود في مواجهة التحديات الاقتصادية الاستثنائية، حرصها على متابعة التطورات

شارك وزير المالية د. يعقوب الرفاعي في اجتماع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان MENAP مع مدير عام صندوق النقد الدولي كريستالينا جورجييفا، وبمشاركة محافظ بنك الكويت المركزي باسل الهارون، حيث تم خلال الاجتماع مناقشة أبرز التطورات الاقتصادية الإقليمية والتحديات التي تواجه اقتصادات المنطقة في ظل استمرار التوترات الجيوسياسية وتداعياتها الاقتصادية.

وتناول الاجتماع التطورات الاقتصادية في المنطقة وآفاق النمو خلال عامي 2026 و2027، إلى جانب انعكاسات الأوضاع الإقليمية على النشاط الاقتصادي، لاسيما القطاعات الطاقة والتجارة والنقل والخدمات اللوجستية والسباحة، وسبل تعزيز قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي والمالي. كما ناقش الاجتماع أولويات السياسات الاقتصادية والمالية خلال المرحلة المقبلة، وأهمية إعادة بناء الهوامش المالية، وتعزيز كفاءة الإنفاق، والمحافظة على الاستثمارات ذات الأولوية وشبكات الحماية الاجتماعية، بما يدعم الاستدامة المالية ويرفع قدرة الدول على التعامل مع المخاطر الاقتصادية.

وفي مداخله الوزير خلال الاجتماع أكد أن دولة الكويت أظهرت قدرة عالية على الصمود في مواجهة التحديات الاقتصادية الاستثنائية، حرصها على متابعة التطورات

المحلي وتقليل الاعتماد على الصادرات فيما حثت الولايات المتحدة على زيادة الادخار ومعالجة اختلالاتها المالية والاقتصادات الأوروبية على توسيع الاستثمارات لتعزيز قدرتها التنافسية. وحذرت من أن النمو الاقتصادي الأمريكي وحده لن يكون كافياً لخفض الدين العام الذي تجاوز 40 تريليون دولار أمريكي، مؤكدة ضرورة اتخاذ إجراءات مالية إضافية لمعالجة العجز وضمان استدامة الدين على المدى الطويل.

وفي سياق متصل، دعت الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي إلى تعزيز موارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر الذي يقدم تمويلًا لميسرًا للدول منخفضة الدخل لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون. وأكدت أن صندوق النقد الدولي يتحمل مسؤولية مساعدة الدول الأعضاء على التعامل مع الاتجاهات الاقتصادية المتعارضة، مشددة على أن التعاون الدولي والعمل المشترك يمثلان السبيل الأكثر فاعلية لمواجهة المخاطر الاقتصادية والمالية المتزايدة.

وتستضيف (بانكوك) الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي خلال الفترة من 12 إلى 18 أكتوبر الجاري بمشاركة كويتية ودولية واسعة تضم آلاف المسؤولين الماليين والاقتصاديين لبحث التحديات الاقتصادية والمالية العالمية وسبل تعزيز التعاون النقدي والاستثماري.



المدير العام لصندوق النقد الدولي كريستالينا جورجييفا خلال المؤتمر الصحفي (أ.ب.ف)

وارتفاع تكاليف الاقتراض والغذاء والطاقة، مشيرة إلى أن أعباء خدمة الديون في الدول النامية ارتفعت في المتوسط من 6٪ إلى 14٪ من إيراداتها خلال العقد الماضي. وأكدت أن الاقتصادات المتقدمة تعد هذه المرة الأكثر تقصيراً في معالجة الاختلالات المالية، داعية الحكومات إلى إجراء إصلاحات عاجلة قبل اتساع هذه الاختلالات من خلال تعزيز الإيرادات وترشيد الإنفاق وتحسين إدارة المالية العامة.

وأضافت أن الظروف الاقتصادية الراهنة قد تستدعي من العديد من الدول اتباع سياسات نقدية حذرة تميل إلى التشدد لاحتواء التضخم إلى جانب تحسين بيئة الأعمال وتعزيز المنافسة والاستثمار في البنية التحتية الرقمية والطاقة وتطوير سياسات سوق العمل.

وفيما يتعلق بالاقتصادات الكبرى دعت جورجييفا الصين إلى إعادة التوازن لنموذجها الاقتصادي من خلال تعزيز الاستهلاك

استثمارات الذكاء الاصطناعي. وأوضحت أن مسار النمو الاقتصادي العالمي بات يتأثر بقوتين متعاكستين تتمثل الأولى في صدمة سلبية لإمدادات الطاقة ناجمة عن الحرب في الشرق الأوسط، بينما تتمثل الثانية في صدمة إيجابية للطلب مدفوعة بالتوسع في استثمارات الذكاء الاصطناعي.

وأضافت أن الاقتصادات الأكثر اندماجاً في سلاسل توريد الذكاء الاصطناعي تحقق أداء أفضل من غيرها وأن عددا كبيرا منها يقع في آسيا إلى جانب الدول المصدرة للطاقة التي لم تتأثر بالحروب، فيما تتحمل الدول منخفضة الدخل والدول الهشة والمتضررة من النزاعات أشد التداعيات الاقتصادية لاسيما الدول المستوردة للطاقة أو غير المستفيدة من الطفرة التكنولوجية.

وحذرت من أن التوسع في الذكاء الاصطناعي قد يعمق الفجوة الاقتصادية بين الدول الغنية والنامية في ظل تراجع المساعدات الإنمائية الدولية

كونا: حذرت المدير العامة لصندوق النقد الدولي كريستالينا جورجييفا أمس الأربعاء من أن الهجمات الأخيرة على السعودية قد تترتب عليها تداعيات اقتصادية سلبية تمتد إلى مختلف أنحاء العالم في ظل اضطرابات أسواق الطاقة الناجمة عن الحرب في الشرق الأوسط.

وقالت جورجييفا خلال مؤتمر صحفي عقدته في العاصمة التايلندية (بانكوك) السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين إن «الاقتصاد السعودي يتمتع بأهمية كبيرة للمنطقة والعالم والتطورات الأخيرة قد تنعكس سلباً على الجميع».

وأشادت في هذا السياق بالإصلاحات الاقتصادية والمالية التي نفذتها دول مجلس التعاون الخليجي لتعزيز قدرتها على مواجهة الصدمات الخارجية من خلال تنويع مصادر النمو الاقتصادي وبناء احتياطات

وهوامش مالية تساعدها على امتصاص تداعيات الأزمات. وجاءت تصريحات جورجييفا خلال استعراض أجندة السياسات العالمية لعام 2026 التي حذرت فيها من أن قدرة الاقتصاد العالمي على الصمود أمام الصدمات المتكررة وحالة عدم اليقين تقترب من حدودها مع استمرار احتياطات الطاقة والهوامش المالية واستمرار التضخم المرتفع في العديد من الدول رغم استفادة بعض الاقتصادات من التوسع في

قدمتها البنوك المحلية.. والدولار الأمريكي يواصل تصدر قائمة العملات المستخدمة في التمويل المصرفي

4,38 مليارات دينار لتمويل واردات الكويت في 8 أشهر

860,8 مليون دينار، قبل أن تتراجع التحويلات إلى 693,4 مليون دينار في مارس، و648 مليون دينار في أبريل. وامتد التراجع إلى مايو الذي سجل 266,5 مليون دينار، ثم يونيو عند 259,9 مليون دينار، وهو أدنى مستوى شهري خلال الفترة، قبل ارتفاع التحويلات مجدداً إلى 505,6 ملايين دينار في يوليو، ثم انخفاضها إلى 284,5 مليون دينار خلال أغسطس.

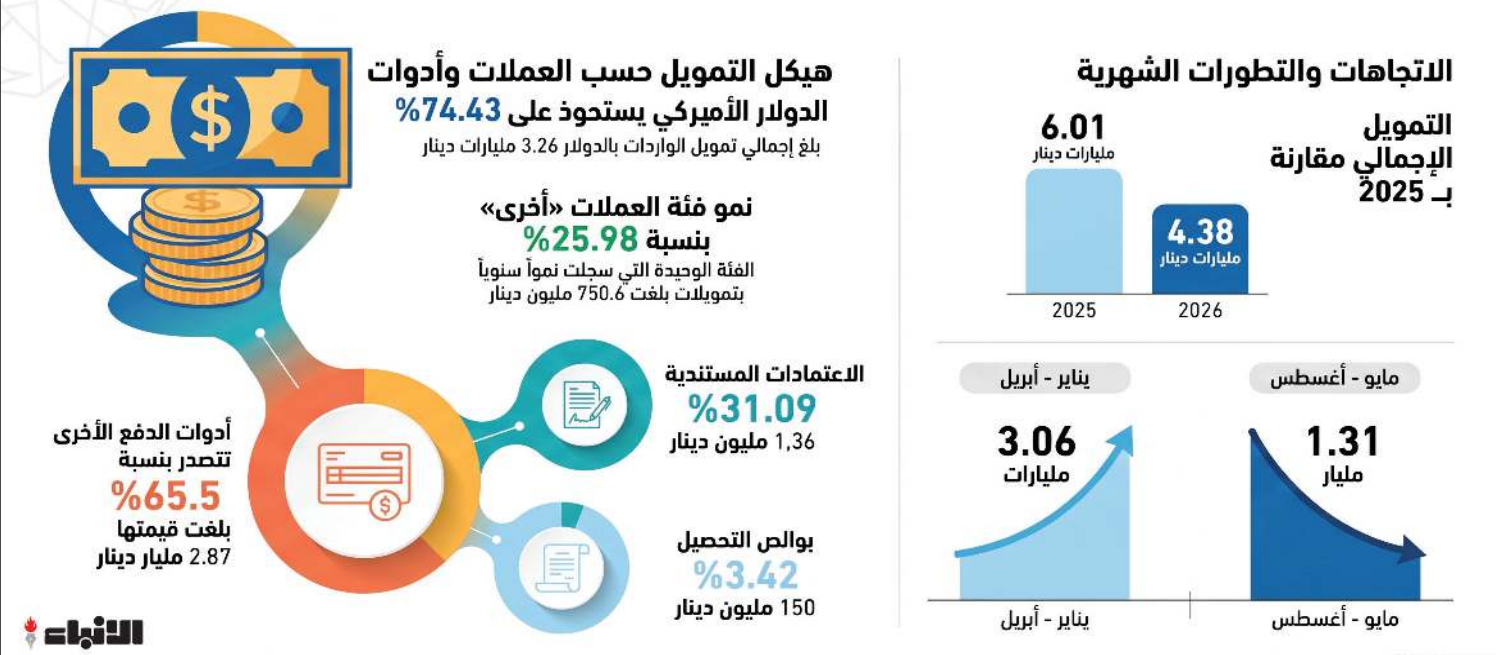
وبذلك، استحوذت الأشهر الأربعة الأولى من عام 2026 على تحويلات بلغت 3,06 مليارات دينار، مقابل 1,31 مليار دينار خلال الأشهر الأربعة التالية، بانخفاض نسبته 57,08٪ بين الفترتين، وفقاً لإجمالي التحويلات المسجلة شهرياً.

وسجل أغسطس وحده تراجعاً بنسبة 43,73٪ مقارنة بـ يوليو 2026، وبنسبة 65,34٪ مقارنة بأغسطس 2025 الذي بلغت فيه التحويلات 820,9 مليون دينار، في حين شهد يوليو 2026 ارتفاعاً ملحوظاً في فئة العملات «أخرى»، التي استحوذت على 324,3 مليون دينار من إجمالي التحويلات البالغ 505,6 ملايين دينار خلال ذلك الشهر، بما يعادل 64,14٪.

وتعكس هذه الأرقام التغيرات المسجلة في قيمة التمويل المصرفي للواردات المدفوعة بحسب العملة وأداة الدفع، وفق النطاق الإحصائي المعتمد لدى بنك الكويت المركزي، من دون أن تمثل بالضرورة إجمالي قيمة الواردات السلعية للدولة.

تمويل الواردات الكويتية: نظرة على أداء الأشهر الثمانية الأولى من 2026

تحويلات البنوك المحلية للواردات الكويتية المدفوعة تراجعاً خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2026 نحو 4.38 مليارات دينار.



الأنباء

وكشفت البيانات عن تفاوت واضح في مستويات التمويل المصرفي للواردات خلال أشهر العام، إذ سجل يناير أعلى قيمة شهرية بواقع 865,3 مليون دينار، تلاه فبراير بنحو 65,50٪ من إجمالي التحويلات، تلتها الاعتمادات المستندية بقيمة 1,36 مليار دينار وبحصة 31,09٪، فيما بلغت قيمة بوالص التحصيل 150 مليون دينار، تمثل 3,42٪ من الإجمالي.

المسجلة خلال الأشهر الثمانية. وعلى صعيد أدوات تمويل الواردات، استحوذت أوامر الدفع الأخرى على الحصة الأكبر بإجمالي بلغ 2,87 مليار دينار، يمثل

0,36٪ من الإجمالي، في حين بلغت التحويلات بالجنبة الاسترليني 14,1 مليون دينار، وبحصة 0,32٪، بينما جاء الفرنك السويسري بإجمالي 6,8 ملايين دينار، ما يعادل 0,16٪ من التحويلات

«الغرفة»: التكامل بين رؤيتي «كويت جديدة 2035» و«عمان 2040» فرصة إستراتيجية لتعزيز التعاون

الأساسية المتطورة وخدمات النقل والشحن والتخزين والتوزيع وإعادة التصدير. وبين العوفي أن هذه المقومات توفر فرصاً واعدة أمام الشركات الكويتية لدخول السوق العماني وتوسيع انتشار منتجاتها والاستفادة من إمكانات ومغنى السوق وصلاية والدعم وغيرها من الموانئ العمانية في محاولة للضغط وإعادة التصدير إلى الأسواق الإقليمية. وأكد جاهزية الموانئ العمانية لخدمة رجال الأعمال والشركات الكويتية في عمليات الاستيراد والتصدير وإعادة التصدير، مشيراً إلى أهمية إقامة شركات مباشرة بين المصدرين الكويتيين والمستوردين والموزعين في السلطة بما يساهم في تحسين كفاءة التكاليف ومواعيد التسليم.

واستثمارية أكثر عمقا واستدامة. وأضاف أن اللقاء يمثل منصة عملية لتوسيع مجالات التعاون في قطاعات التجارة والنقل والخدمات اللوجستية وسلاسل الإمداد واستكشاف فرص جديدة للشراكة بين الشركات الكويتية العمانية. وأوضح العوفي أن قطاع الخدمات اللوجستية يؤدي دوراً متنامياً في تعزيز تنافسية الاقتصادات وتسهيل التجارة الدولية وجذب الاستثمارات لاسيما في ظل التحديات التي تواجه سلاسل الإمداد العالمية والحاجة إلى تنويع المسارات التجارية. وذكر أن سلطة عمان تتمتع بمقومات إستراتيجية تشمل موقعها الجغرافي المثل على بحر عمان وبحر العرب وشبكة الموانئ والمناطق الاقتصادية والحررة والبنية

والبنية التحتية والمناطق الاقتصادية ما عزز مكانتها مركزاً لوجستياً إقليمياً يربط أسواق الخليج بآسيا وأفريقيا والعالم. وأشار إلى أن سلطنة عمان نجحت في بناء منظومة لوجستية متطورة مستفيدة من موقعها الجغرافي الاستراتيجي واستثماراتها في تطوير الموانئ



عماد الزيد وبدر العوفي

التحتية اللوجستية والمنافذ الاقتصادية لتعزيز تنافسية الاقتصادات الخليجية. وأشار إلى أن سلطنة عمان نجحت في بناء منظومة لوجستية متطورة مستفيدة من موقعها الجغرافي الاستراتيجي واستثماراتها في تطوير الموانئ

مشاريع مشتركة. وأضاف أن التجارة الدولية وسلاسل الإمداد تفرض ضرورة تنويع مسارات النقل التجاري وتعزيز مرونتها لضمان استدامة حركة التجارة وكفاءة تدفقها، مؤكداً أهمية الاستثمار في البنية

طارق إلى الكويت جسد عمق العلاقات الاقتصادية بين البلدين الشقيقين. وذكر أن الفرص الاقتصادية المتاحة بين الكويت وعمان لاتزال أكبر من حجم التعاون القائم، وأن الإمكانيات التي يمتلكها البلدان تتيح مضاعفة حجم التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة خلال السنوات المقبلة.

وشدد الزيد في هذا الصدد على أهمية تعزيز الشراكة الاقتصادية والتجارية والاستثمارية مع سلطنة عمان وتوسيع مجالات التعاون بين القطاع الخاص في البلدين لاسيما في قطاع الخدمات اللوجستية والموانئ والمناطق الاقتصادية الحرة وسلاسل الإمداد، مؤكداً التزام الغرفة بدعم المبادرات التي تعزز التعاون في القطاع الخاص في البلدين وإقامة

البلدين تشهد مرحلة جديدة من الشراكة الإستراتيجية في ظل الرعاية والتوجيهات السامية لصاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد وأخيه جلالة السلطان هيثم بن طارق سلطان عمان بما يساهم في توسيع آفاق التعاون وتعزيز مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وأوضح الزيد أن الاستثمارات الكويتية في سلطنة عمان سجلت نمواً بنسبة 4,6٪ خلال الربع الأول من عام 2026 لتبلغ نحو 3,76 مليارات دولار، ما يعزز مكانة الكويت كأحد أبرز الشركاء الاستثماريين للسلطنة.

ولفت إلى أن ملتقى الأعمال الكويتي - العماني للتجارة والاستثمار الذي استضافته الغرفة في 13 مايو 2024 على هامش زيارة السلطان هيثم بن

كونا: أكد نائب المدير العام لغرفة تجارة وصناعة الكويت عماد الزيد أمس، أن التكامل بين رؤية «كويت جديدة 2035» ورؤية «عمان 2040» يمثل فرصة إستراتيجية لتعزيز التعاون بين البلدين في قطاعات الخدمات اللوجستية والصناعة والطاقة والتقنيات الحديثة والاقتصاد الرقمي.

وقال الزيد في كلمة له خلال لقاء وفد اقتصادي عماني استضافته الغرفة إن العلاقات الكويتية - العمانية تمثل نموذجا خليجيا في التفاهم والتعاون والاحترام المتبادل، مستندة إلى روابط تاريخية متينة ورؤية مشتركة تؤمن بأهمية التكامل الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة. وأضاف أن العلاقات بين